الرأي مع رئيس الحكومة بأنه لا يجب على اسرائيل التطرق الى المبادرة المصرية، الاّ انه اقترح، في الوقت ذاته، اتخاذ موقف ايجابي من فكرة عقد لقاء بين وفد اسرائيلي وآخر فلسطيني في القاهرة، او واشنطن، او في أي مكان آخر (**هآرتس**، ١٥/٩/١٩٨٩).

ووفقاً لاقتراح رابين، فالمطلوب هو عقد لقاء بين وفد اسرائيلي يكون مرتبطاً بمبادرة النقاط الاربع الاسرائيلية، ووفد فلسطيني له الحرية في الارتكاز على مبادرة النقاط العشر المصرية. وحسب رأيه، فالاساس ان يلتقي وفد يمثل السكان مع وفد اسرائيلي. وكما يبدو، فان رابين لا يرفض، ايضاً، امكان ان يضم الوفد الفلسطيني بعض الشخصيات الفلسطينية التي اضطرت الى مغادرة المناطق المحتلة، في اعقاب اوامر الطرد التي أُصدرت بحقها (**المصدر نفسه**).

لكن محاولات رابين اقناع شامير وارنس بذلك ذهبت ادراج الرياح. فقد رفض الاثنان هذا الاقتراح. لقد اكد شامير وارنس انه يجب تأجيل تقديم رد على المبادرة المصرية لبضعة اسابيع، الى حين عودة بيرس وارنس من الولايات المتحدة. وانه، خلال هذه المهلة، يجب القيام بعملية فحص واستيضاح شاملة في هذا الموضوع، الذي يحتم، حسب رأيهما، تفكيراً عميقاً وليس قراراً متسرعاً. وقال الاثنان انه يجب مطالبة المصريين والفلسطينيين بتبنّي مبادرة السلام الاسرائيلية قبل عقد اللقاء. واكد شامير وارنس ان نقاط مبارك العشر تتضمن الغاماً عدّة، كونها تضفي الشرعية على م.ت.ف. وقد تتسبب في تآكل مبادرة السلام الاسرائيلية (**المصدر نفسه**، ١٧/٥/١٩٨٩).

وانتقد رئيس الحكومة، بشدة، وزير الدفاع، لأنه غيّر رأيه خلال اربع وعشرين ساعة، بالنسبة الى خطة مبارك: «لقد فاجأنا جداً موقف رابين. فقبل يوم من اللقاء الاول للطاقم السياسي الرباعي، كان رابين نفسه الذي قال لي ان قرار الحكومة هو الملزم فقط» (**المصدر نفسه**، ١٨/٩/١٩٨٩).

وذكرت مصادر صحفية اسرائيلية ان الجلستين، الاولى والثانية، اللتين عقدهما الطاقم السياسي الرباعي للبحث في الخلافات بين الليكود والمعراخ، اثر رفض رئيس الحكومة طرح موضوع المبادرة المصرية والدعوة الى اللقاء في المجلس الوزاري المصغر، لم تسفرا عن تخفيف حدة تلك الخلافات (**المصدر نفسه**، ١٧/٩/١٩٨٩). وهكذا، عقد المجلس الوزاري المصغر، ولكن دون ان يبحث في الخلافات. وقال رابين، في اعقاب ذلك الاجتماع: «اذا كانت هناك، اليوم، عمليات استيضاح ومباحثات، فانها تتعلق اكثر بمسألة امكان عقد لقاء بين اسرائيليين وفلسطينيين من المناطق [المحتلة]، من اجل دفع مسار المفاوضات الى امام» (**المصدر نفسه**). ودافع رابين عن فكرة عقد اللقاء، في كلمة القاها في مركز حزب العمل، فقال: «ان حزب العمل غير معني، الآن، في معالجة مسألة حل الحكومة، بل يبذل كل جهد لديه لاتخاذ قرار حكومي يمكّن من عقد اللقاء الاسرائيلي ـ الفلسطيني، الذي قد يقود الى شق الطريق للعملية السياسية». واوضح رابين ان الخلاف الشديد مع الليكود قائم، في الاساس، حول مسألة تركيب الوفد الفلسطيني، ومسألة اشتراك المبعدين في ذلك الوفد. وبلهجة ساخرة، قال رابين ان حكومة الليكود بالذات هي التي توصّلت، في العام ١٩٨١، الى اتفاق مع عرفات ومع م.ت.ف. بشأن وقف اطلاق النار في لبنان. واضاف رابين: «انا لا افهم موقف الليكود من موضوع المبعدين. فموقفنا هو ان الوفد الفلسطيني يجب ان يتشكّل بنسبة مئة بالمئة من سكان المناطق [المحتلة]. وحتى لو ظهر في عداد الوفد واحد، او اثنان، من المبعدين، فانهما يعتبران، ايضاً، من سكان المناطق [المحتلة]. واذا كان بعضهم قد نسي، فان وزراء الدفاع في عهد الليكود هم الذين سمحوا، في عدد من الحالات، بعودة بعض المبعدين الى المناطق [المحتلة]» (**المصدر نفسه**، ٢٢/٩/١٩٨٩).

في المقابل، اعرب مقرّبون من رئيس الحكومة عن خيبة أملهم من اقوال الوزير رابين في جلسة مركز حزب العمل. وقال هؤلاء ان رابين «يصب الماء في طاحونة الرئيس مبارك». كذلك اكدوا، في مكتب شامير، انه «من الغريب ان رابين، الذي كان احد المبادرين الى خطة الحكومة وأحد اشد المعارضين لاشراك م.ت.ف. في اية مفاوضات من اجل السلام، يتبنّى، منذ الآن، مبادرة مبارك، الهادفة الى تمكين م.ت.ف. من تحديد تركيبة الوفد الفلسطيني الذي